الاقتصاد

جمعية الاقتصاد السعودية
Saudi Economic Association
1985

نشرة فصلية تصدرها جمعية الاقتصاد السعودية (ذي القعدة 1444 هجري/ يونيو 2023م)

نبذة عن الجمعية:

أُنشئت جمعية الاقتصاد السعودية كمبادرة من قسم الاقتصاد بجامعة الملك سعود في عام 1402هجري (1982ميلادي) وحصلت على الموافقة بالتأسيس بقرار من المجلس العلمي في الجامعة في عام 1405هجري (1985ميلادي). اكتسبت الجمعية أهمية كبيرة لدورها الفعال في عقد الندوات والمؤتمرات ونشر البحوث العلمية وإصدار مجلة علمية مُحكمة وتقديم الاستشارات الاقتصادية، إضافة إلى دورها التوعوي وتعاونها مع الجهات الحكومية والخاصة ومراكز البحوث والهيئات المعنية. وتلقى جمعية الاقتصاد السعودية كل الرعاية الكريمة من رئيسها الفخري صاحب السمو الملكي الأمير/عبدالعزيز بن سلمان آل سعود، كما تحظى بالاهتمام من كافة المسؤولين في القطاعين العام والخاص لما تقوم به من نشاطات وفعاليات قريبة من صناع السياسات الاقتصادية.

رئيس شرف
جمعية الاقتصاد السعودية
صاحب السمو الملكي
الأمير/ عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود

رؤية الجمعية:

أن تكون نموذجاً رائداً يساهم في التمكين والتثقيف والتواصل الاقتصادي ومرجعية استشارية.

رسالة الجمعية:

المساهمة في تعزيز المعرفة الاقتصادية لمواكبة التحديات والتطورات المحلية والدولية.

أهداف الجمعية:

1. تطوير الفكر الاقتصادي وإيجاد مرجعية استشارية محلية متخصصة.
2. المساهمة في تحقيق مستهدفات وبرامج رؤية السعودية 2030.
3. تشجيع الإنتاج والبحث العلمي في الاقتصاد، ونشر الوعي الاقتصادي والمالي.
4. تعزيز التواصل العلمي، وبناء العلاقات بين المتخصصين المحليين والدوليين.
5. تقديم المشورة الاقتصادية للجهات المعنية في القطاعين العام والخاص.
6. تقديم دورات تدريبية لأعضاء الجمعية وتأهيلهم لسوق العمل في المملكة.
7. تنظيم مؤتمرات ولقاءات وورش عمل لمناقشة القضايا الاقتصادية المختلفة.

كلمة أ.د. نورة بنت عبدالرحمن اليوسف

رئيسة مجلس إدارة جمعية الاقتصاد السعودية

منذ الإعلان عن رؤية السعودية 2030 والتركيز في جمعية الاقتصاد السعودية على أن تكون مركز فكر على اتصال مستمر بالحراك في القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية والذين يمران بتطورات هيكلية منطلقة من مستهدفات هذه الرؤية. ولذا، اهتمت الجمعية بمتابعة تلك التغيرات ونقل ما يصدر عنها من قرارات لها انعكاسات على المواطن والاقتصاد، ولتكون حلقة وصل بين المسؤولين والمهتمين بالمسيرة الاقتصادية.

ومن هنا يأتي هذا العدد من نشرة "الاقتصاد" التي تصدرها الجمعية حيث يلخص النشاطات التي بذلتها الجمعية منذ عام 2016م بهدف مواكبة مستهدفات رؤية السعودية 2030 التي تستند على ثلاث محاور: اقتصاد مزدهر ووطن طموح ومجتمع حيوي. لذا تضمنت هذه النشاطات العديد من المحاضرات والندوات وورش عمل تغطي مبادرات وبرامج مهمة منها: التنوع الاقتصادي ومبادرات الإسكان وتمكين المرأة والتوظيف والرقمنة.

يتضمن العدد عدة مقالات اقتصادية تغطي مواضيع مهمة تتعلق بالاقتصاد القياسي التطبيقي والتحليل الحديث وموضوع مواجهة التضخم بالسياسات النقدية وموضوع الاقتصاد السلوكي في القرارات وموضوع تطبيقات الاقتصاد الحضري وغيرها.

كما يتضمن العدد نبذة عن الجمعية وسلسلتها العلمية "مجلة دراسات اقتصادية" في حلتها الجديدة وهي دورية علمية مُحكمة منذ عام 1998م متخصصة في موضوعات الاقتصاد المختلفة، حيث تشهد المجلة حالياً خطوات تطويرية بهدف ضمها لقاعدة بيانات سكوبس ولقاعدة بيانات(I-SI) وذلك من خلال تكاتف الجهود والمساهمات القيمة من الباحثين والباحثات في تخصص الاقتصاد.

وانطلاقاً من دور الجمعية بالتواصل مع أقسام الاقتصاد في الجامعات السعودية تم تخصيص صفحة من هذا العدد لنشر اخبارها خصوصاً تلك المتعلقة بالبرامج الجديدة التي تم استحداثها في هذه الاقسام والهيكلة التي تمر بها منهجياتها لما في ذلك من انعكاس على خريجي الاقتصاد والاستفادة من هذه التجارب للتعامل مع تطورات سوق العمل، مع المحافظة على الصفة العلمية للمنهجيات والبرامج المستحدثة.

المشرف العام
أ.د نورة عبد الرحمن اليوسف
رئيس مجلس إدارة جمعية الاقتصاد السعودية

مدير التحرير
د. أحمد بن ناصر الراجحي
أمين مجلس إدارة جمعية الاقتصاد السعودية

أرقام
argaam

مجلس الإدارة:

أ.د. نورة بنت عبدالرحمن اليوسف

رئيس مجلس إدارة الجمعية

د. سعد بن علي الشهراني

نائب رئيس مجلس إدارة الجمعية

أ.شواق بنت ناصر الجهني

أمين مال الجمعية

د. أحمد بن ناصر الراجحي

أمين مجلس الجمعية

معالي د. أحمد بن محمد السالم

عضو مجلس الإدارة

د. عبدالله بن محمد المالكي

عضو مجلس الإدارة

د. نوف بنت ناصر الشريف

عضو مجلس الإدارة

أ. جهاد بن عبدالرحمن القاضي

عضو مجلس الإدارة

أ.مشاعل بنت عبدالله السعيدان

عضو مجلس الإدارة

نشاطات جمعية الاقتصاد السعودية (2016-2023م)

تعمل جمعية الاقتصاد السعودية باستمرار على تطوير أعمالها كمركز فكر ورأي اقتصادي بما يحقق أهدافها العلمية والبحثية وتوعية المجتمع من خلال متابعة التطورات والقرارات الاقتصادية، بما يخدم الحراك والتغيرات الهيكلية في القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية. بادرت الجمعية بتنظيم نشاطات متناغمة مع رؤية السعودية 2030 استضافت فيها أكاديميين ومسؤولين من القطاعين العام والخاص تناقشت معهم بمواضيع حيوية، تمتد من التنويع الاقتصادي والصناعة إلى تمكين المرأة مروراً بتحول الطاقة العالمي ومبادرات الإسكان وسوق العمل والرقمنة.

نشاطات جمعية الاقتصاد السعودية و رؤية المملكة 2030

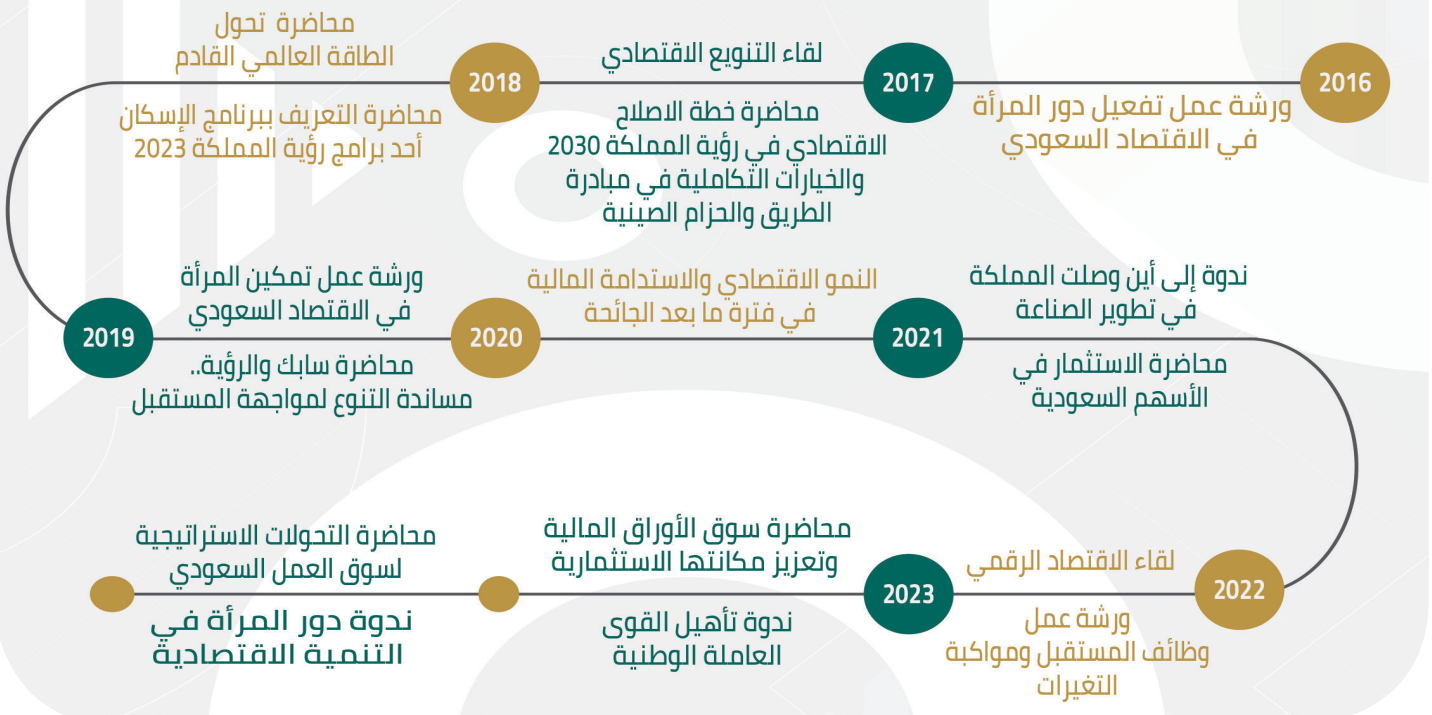

محاضرات

1. "خطة الاصلاح الاقتصادي في رؤية المملكة 2030 والخيارات التكاملية في مبادرة الطريق والحزام الصينية". 6 ديسمبر 2017م
2. "تحول الطاقة العالمي القادم". 24 يناير 2018م
3. "تعريف ببرنامج الإسكان أحد برامج رؤية المملكة 2030". 7 مارس 2018م
4. "العلاقات الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية". 24 ابريل 2018م
5. "سابك والرؤية.. مساندة التنوع لمواجهة المستقبل". 8 يناير 2019م
6. "تعريف بمجموعة العشرين G20 ". 27 فبراير 2019م
7. "مؤشرات الأداء الرئيسية KPI's". 16 أكتوبر 2019م
8. "مستقبل الاستثمار في تقنية البناء". 11 نوفمبر 2019م
9. "دور منشآت في التحديات التي تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة". 19 نوفمبر 2019م
10. "تنمية الصادرات الصناعية غير النفطية أو البتروكيماوية: الواقع والتحديات". 24 نوفمبر 2019م
11. "الاستثمار في الأسهم السعودية". 11 نوفمبر 2021م
12. "سوق الأوراق المالية وتعزيز مكانتها الاستثمارية". 1 فبراير 2023م

ورش عمل

1. "تفعيل دور المرأة في الاقتصاد السعودي"، برعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة سارة بنت خالد بن مساعد بن عبد العزيز آل سعود، 29-28 مايو 2016م
2. مناقشة "مشاورات المادة الرابعة" المتعلقة بالمملكة مع صندوق النقد الدولي. أكتوبر 2016م (ومايو 2023م)
3. "تمكين دور المرأة في الاقتصاد السعودي"، برعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة سارة بنت خالد بن مساعد بن عبد العزيز آل سعود، 7-6 ديسمبر 2019م
4. "رفع كفاءة الخريجات"، برعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة سلطانة بنت عبد العزيز بن سلمان آل سعود. 22-21ديسمبر 2019م
5. "وضع تخصص خريجي الاقتصاد في سوق العمل" يونيو 2021م بحضور رؤساء اقسام الاقتصاد في المملكة وعدد من المسؤولين في القطاعين العام والخاص
6. "تمكين المرأة في المراكز القيادية"، برعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة سارة بنت خالد بن مساعد بن عبد العزيز آل سعود. 12 مارس 2022م
7. "وظائف المستقبل ومواكبة التغيرات". 17 أبريل 2022م
8. "تحويل الموهبة إلى صناعة"، برعاية صاحبة السمو الملكي الأميرة سلطانة بنت عبد العزيز بن سلمان آل سعود. 16 مايو 2022م

لقاءات

1. اللقاء الـ 19 "التنويع الاقتصادي" برعاية معالي وزير المالية أ/ محمد الجدعان. 27 مارس 2017م
2. اللقاء الـ 20 "الاقتصاد السعودي: التنافسية والكفاءة" برعاية معالي وزير الاقتصاد والتخطيط أ/ محمد التويجري. 4 مارس 2019م
3. اللقاء الـ 21 "الاقتصاد الرقمي "برعاية معالي وزير الاتصالات وتقنية المعلومات م/ عبد الله السواحه.21 مارس 2022م

إصدارات

1. السلسلة العلمية البحثية المُحكمة "مجلة دراسات اقتصادية"
2. "الاقتصاد" نشرة فصلية وايضاً تصدر بالتزامن مع اللقاءات السنوية
3. تقرير "الاقتصاد الأخضر" بالمشاركة مع مركز متمم
4. تقرير "الصناديق السيادية" بالمشاركة مع مركز متمم

مذكرات تفاهم

1. مركز التواصل والمعرفة المالية (متمم) التابع لوزارة المالية. (28 أكتوبر 2020م)
2. وزارة الصناعة والثروة المعدنية. (1فبراير 2021م)
3. جمعية اقتصاديات الطاقة (11 / 7 / 2021م)
4. جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن. (11 مايو 2022م)
5. وزارة الاقتصاد والتخطيط (5 أكتوبر 2022م)
6. شركة ارقام الاستثمارية التجارية (1 يونيو 2023م)

ندوات

1. "النمو الاقتصادي والاستدامة المالية في فترة ما بعد الجائحة"، 30 أكتوبر 2020م
2. "العملات الرقمية وتقنية البلوك تشين". 4 أكتوبر 2120م
3. "البعد الدولي للبيئة". 17 فبراير 2021م
4. "إلى أين وصلت المملكة في تطوير الصناعة" مع معالي وزير الصناعة والثروة المعدنية أ/ بندر الخريف. 5 ديسمبر 2021م
5. "ريادة الأعمال وطريق البداية مع منشآت". 20 أكتوبر 2022م
6. "تأهيل القوى العاملة الوطنية وتدريبها وتوظيفها في القطاع الخاص". 12 فبراير 2023م
7. "دور المرأة في التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية". 21 يونيو 2023م

نشاطات أخرى

1. لقاء افتراضي مع وزارة الطاقة عن "استراتيجية الطاقة في المملكة وتحول الطاقة". 7 فبراير 2021م
2. المشاركة في الملتقيات السنوية للجمعيات العلمية بجامعة الملك سعود والمعرض المصاحب لها.
3. لقاء افتراضي مع رؤساء اقسام الاقتصاد في الجامعات السعودية بهدف تطوير التعاون البحثي والعلمي، ودراسة وضع خريجي الاقتصاد في سوق العمل. 28 مارس 2021م
4. تحكيم حقيبة تدريبية في الاعلام الاقتصادي قدمها مركز التواصل والمعرفة المالية (متمم). أكتوبر 2022م
5. المشاركة في الملتقى العلمي الثالث بالتعاون مع قسم الاقتصاد في جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن. 11 مايو 2022م
6. المشاركة في الملتقى السنوي الأول للشباب السعودي والإماراتي (واعد) نظمته وزارة الرياضة في المملكة والمؤسسة الاتحادية للشباب في الإمارات. 27 اكتوبر 2022م

الاقتصاد القياسي التطبيقي والتحليل الاقتصادي الحديث

أ.د. نورة بنت عبدالرحمن اليوسف

رئيسة مجلس ادارة جمعية الاقتصاد السعودية

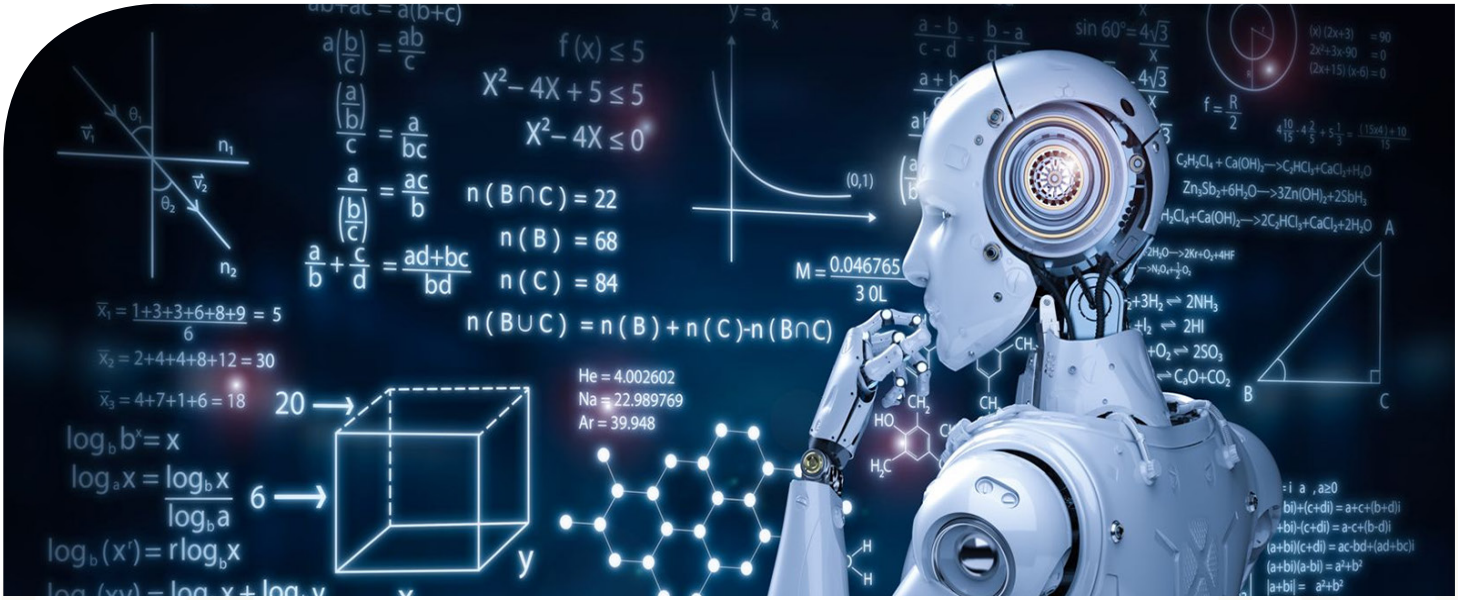

ما الذي يجب أن يعرفه الاقتصاديون عن التعلم الآلي؟ التعلم الآلي يعني التعلم من البيانات Learning from data والتعلم الآلي هو أحد تطبيقات الذكاء الاصطناعي (AI) Artificial Intelligence الذي يوفر للأنظمة القدرة على التعلم والتحسين تلقائيًا من التجربة دون أن تتم برمجتها بشكل صريح. تبدأ عملية التعلم بالمشاهدات أو البيانات، مثل الأمثلة أو الخبرة المباشرة أو التعليمات، من أجل البحث عن أنماط في البيانات واتخاذ قرارات أفضل في المستقبل بناءً على الأمثلة التي نقدمها. الهدف الأساسي هو السماح لأجهزة الكمبيوتر بالتعلم تلقائيًا دون تدخل بشري أو مساعدة وتعديل الإجراءات وفقًا لذلك. هناك عدد لا يصدق من المشاكل التي يمكنك حلها من خلال توفير "بيانات التدريب" "عينة " الصحيحة لخوارزميات Algorithms التعلم الصحيحة.

يدور التعلم الآلي حول البيانات والخوارزميات، ولكن في الغالب البيانات. هناك الكثير من الإثارة بشأن التطورات في خوارزميات التعلم الآلي، وخاصة حول التعلم العميق Deep Learning لكن ممكنًا البيانات هي المكون الرئيسي الذي يجعل التعلم الآلي. لذا، يمكن أن يكون لديك تعلم آلي بدون خوارزميات معقدة، ولكن ليس بدون بيانات جيدة.

ما لم يكن لديك الكثير من البيانات، يجب عليك الالتزام بالنماذج البسيطة. يقوم التعلم الآلي باستكشاف العلاقات الموجودة في بياناتك، والحصول على نماذج مبنية على الأنماط في العلاقات والتي يتم تحديدها بواسطة المعلمات Parameter فإذا كان عدد المعلمات كبير جدًا ، فسوف يؤدي ذلك أكثر من اللازم Overfit "لبيانات التدريب" العينة والحصول على نموذج لا يتم تعميمهGeneralize مما يتطلب الرجوع الى النماذج في الاقتصاد القياسي التطبيقي واستخدام اختبارات فحص النموذج (ولكن كقاعدة عامة في التعليم الآلي يحاول الالتزام بنماذج بسيطة وغير معقدة) وهنا تأتي أهمية استخدام التطورات الحديثة في النماذج القياسية وما حدث من تقدم سريع خلال 20 عاما الماضية, وتطورات أدت لتقديم نماذج تعطي نتائج تؤدي الى سهولة تعميمها والاستفادة منها.

يجب استخدام نوع جيد من البيانات وهذا ما يتطلب مرحلة "تنظيف البيانات" و"إعدادها للتحليل"، حيث أن نتائج التعلم الآلي تعتمد على جودة البيانات حيث يمكن تطبيق عبارة "Garbage in, Garbage out" على مرحلة التعلم الآلي، ولكنها تميز بشكل مناسب أحد القيود الرئيسية للتعلم الآلي.

يمكن للتعلم الآلي اكتشاف الأنماط الموجودة في بيانات التدريب الخاصة بالفرد. بالنسبة لمهام التعلم الآلي الخاضعة للإشراف Supervised machine learning، مثل التصنيف Classification . ستحتاج إلى مجموعة قوية من "بيانات التدريب" الغنية بالميزات المصنفة بشكل صحيح مثل ما يقال في الإحصاء أنه يجب أن تمثل العينة كامل المجتمع.

لا يعمل التعلم الآلي إلا إذا كانت "بيانات التدريب "الخاصة بك تمثل تمامًا Representative كما تحذر نشرة الصندوق من أن "الأداء السابق ليس ضمانًا للنتائج المستقبلية"، يجب أن يحذر التعلم الآلي من أنه مضمون فقط للعمل مع البيانات الناتجة عن التوزيع نفسه الذي أنشأ بيانات التدريب الخاصة به. كن يقظًا من الانحرافات بين بيانات التدريب وبيانات الإنتاج، وأعد تدريب نماذجك بشكل متكرر حتى لا تصبح قديمة. ولكن باستخدام الخوارزميات الكلاسيكية للتعلم الآلي، يعتبر النص بمثابة سلسلة من الكلمات الرئيسية؛ بدلاً من ذلك، النهج القائم على التحليل الاستدلالي يحاكي قدرة الإنسان على فهم معنى النص.

مواجهة التضخم بالسياسات النقدية والدروس المُستفادة

أ. عبد الرحمن أحمد الجبيري

عضو جمعية الاقتصاد السعودية

لا تزال ازمة التضخم تلقي بظلالها على الاقتصاد العالم بالرغم من محاولات التبريد التي تقوم بها السياسات النقدية، الأمر الذي يضيف الأمر تعقداً المخاوف من تباطؤ وتيرة النمو وهو ما يضيف مخاوف أخرى على فاتورة جودة الحياة والرفاهية وصولاً الى السعادة الاقتصادية والتي ترتفع كثيرا إبان فترات الانتعاش والازدهار.

هذه الحلقة المفرغة تعيد للذاكرة واحدة من اهم النظريات الاقتصادية التي اسهمت في تحقيق معدلات نمو عالية في مرحلة تاريخية مهمة خلال التاريخ الاقتصادي الحديث وهي النظرية الكينزية لعرّابها القدير جون مينارد كينز.

عدة أجراس عالمية تلفت الانتباه الى ان مشكلة التضخم العالمي وأدوات معالجته في الوقت الراهن تلقي بظلالها على الأسواق العالمية وان التداعيات متنوعة في السلع وأسواق الأسهم وسوق العمل والعقارات وخاصة في اكبر ثلاث اقتصاديات في العالم (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين) في حين انخفضت توقعات المستهلكين للتضخم على المدى الطويل (على مدى السنوات الخمس إلى العشر المقبلة) إلى أدنى مستوى منذ يوليو 2021، يتوقع المستهلكون ارتفاع الأسعار بنسبة 2.8٪ سنويا، وفقا لجامعة ميشيغان University of Michigan وعليه تشهد أكبر ثلاثة اقتصادات في العالم- وهي الولايات المتحدة والصين ومنطقة اليورو- تباطؤاً حاداً للنمو وفي ظل هذه الظروف، فإن مجرد وقوع صدمة خفيفة للاقتصاد العالمي خلال العام القادم قد تهوي به في غمرة الركود بيد انه في المقابل اثبت الدولار الأمريكي انه الأقوى حالياً.

ان أحد أبرز التحديات المرحلية التي يواجهها الاقتصاد الأمريكي تتركز حول صافي الدين العام والذي يشكل أكثر من 91 % من الناتج المحلي الإجمالي حتى منتصف العام 2021 وقد يعود بشكل او بآخر ارتفاع معدلات التضخم الى السياسات المالية التوسعية الكبيرة في وقت سابق والتي يقابلها اليوم رفع أسعار الفائدة والتشديد الكمي.

ان رفع او خفض معدلات الفائدة يحكمها الاقتصاد السلوكي فسلوك كل من المستهلك والمنتج تتجه هنا الى كيفية اتخاذ القرار لتحقيق أكبر منفعة ممكنة مما يعني ان خطط التمويل وخاصة تمويل الشركات ستخضع لمعايير التقييم من حيث التكلفة والارباح وهذا يقوض من النمو ناهيك عن سلوكيات قرار المستهلك والتي تتشكل في الرغبة والحاجة والقوة الشرائية والوقت المناسب.

ومما لا شك فيه فإن تكلفة اسعار الفائدة تشكل عبئاً على المنتجين قبل المستهلكين فالمنتج ايضا يحتاج الى قروضا تمويلية لإنتاج السلع والخدمات وهو ما سيقف عائقاً امام النمو الاقتصادي بل إن الامر قد يفاقم من التضخم على اساس احتساب تلك التكاليف من العملية الانتاجية لتكون المخرجات اعلا سعراً.

بين كينز والفيدرالي علاقة عكسية في فلسفة وفهم التوظيف الكامل والنمو ولكل منهما طريقته وادواته في تجاوز الازمات، استطاع كينز ان ينقذ العالم من ازمة الكساد الكبير فهل يستطيع الفيدرالي تجاوز هذه الازمة؟ في اعتقادي ان الحلول لن تأتي بأداة واحدة فقط على حساب أدوات أخرى ذلك لأنه من الأهمية بمكان خلق آلية للعمل الجماعي وضمن منظومة عالمية متخصصة تسهم في وضع وتحقيق معدلات تضخم مقبولة ومتوازنة مثل استقرار العملات، تسريع وتيرة النمو وتعزيز وتمكين الإنتاج ورفع كفاءته وتوليد الفرص الاستثمارية الجديدة وتمويلها بدلا من التركيز على تقويض الطلب.

تتعرض السياسات النقدية للعديد من التحديات مما يؤدي إلى تحولات اقتصادية سريعة مثل تصاعد حالات الأزمات المالية ، وانخفاض الثقة في الاقتصادات ، ومن هذه التحديات أيضا تقلبات السوق حينما يتأثر العالم بشكل كبير بسلسلة من الاضطرابات الجيوسياسية أو التحديات الاقتصادية والصحية ، مما يؤدي إلى تقلبات في الأسواق، وصعوبة في التعامل مع تلك الاضطرابات ، كما أنه وبصرف النظر عن تلك التقلبات إلا أنه قد يحدث مسبقا تداعيات كثيرة على خلفية تلك الأحداث مما يوصلنا في نهاية المطاف إلى خلل عميق في تلك السياسات النقدية عند تطبيقها.

يبدو حينها أن المعالجة بأداة واحدة من خلال السياسات النقدية عمق أيضا إشكالات الديون العامة وبدا واضحا التناقض جليا فيما بين سياسات التيسير الكمي والتشديد الكمي. وعودة إلى تفسير معالجة التضخم كانت الاستجابة محدودة باتجاه واحد وهو رفع أسعار الفائدة على الرغم من توفر الكثير من الأدوات والأفكار التي تشملها النظريات النقدية ومنها على سبيل المثال النظرية الكينزية - نظرية تفضيل السيولة لكينز- والنظرية النقدية الحديثة وغيرها العديد من النظريات التي تفترض أن لديها من القوى ما يقوض معدلات التضخم ، من هنا بات معالجة التضخم بأداة واحدة فقط وهي رفع أسعار الفائدة هو من وجهة نظر المشرعين الحل الأمثل عطفا على براهين قطعية سابقة مثل أزمة 2008 فيما تزخر معظم النظريات بالعديد من الأدوات.

إن الدروس المستفادة من فوضى الأزمات المالية عديدة ومن أهمها أنه وبالنظر إلى صناعة أي قرار يتعلق بالسياسات المالية أو النقدية لا بد أن يقابلها قبل ذلك الاعتماد على تحليلات وآراء كل من المنتجين والمستهلكين مباشرة وهي متاحة باعتبار أنها أداة مهمة لقياس التوقعات أولا ثم صناعة القرار المناسب دون النظر إلى الخلف أو دون مد يد العون للماضي القريب كوصفة سحرية من شأنها اعتبار العلاج دليلا قطعيا للشفاء ، ومن المهم النظر الى جانب ذلك بالاستفادة من الحلول التي تقدمها المدارس الاقتصادية عبر ادواتها الاقتصادية وأدوات السياسة المالية مثل التنسيق الدولي مع الأسواق الانتاجية ذات العلاقة لمراقبة الأسعار والعمل على كبح جماح ارتفاعها دون الاخلال بمبادئ حريتها ، ومواصلة الجهود لتحسين سلاسل الامداد كي تستجيب لأي زيادة في الطلب على أي سلعة مما سيخلق العرض المتوازن وصولا الى توزان قوى العرض والطلب.

أن معركة التضخم اليوم هي الأعنف في التاريخ الاقتصادي كونها تمتلك تداعيات متنوعة على الساحة وهو ما يتطلب أيضا أن تحل التداعيات التي تسببت في ارتفاع التضخم قبل تشخيص العلاج المناسب للتضخم لاحقا ، لقد باتت أجندة التضخم حاضرة كل يوم على طاولة البنوك المركزية حول العالم وتتنوع تباعا الأدوات المتبعة لتقويض التضخم بيد أن الملف الحاضر هو رفع أسعار الفائدة فيما يعتبر ذلك كحلقة نقاش متواصلة يصنع من خلالها القرار الوحيد من خلال السياسات النقدية فقط فاليوم يعتبر أسوأ سيناريو للتضخم بالنسبة للبنوك المركزية هو استمرار ارتفاع التضخم بشكل أطول، مما سيسهم بدوره في فقدان الثقة العامة فالواقع يقول إن التضخم المستهدف هو أن يكون بنسبة 2 % على المدى المتوسط ، فإذا استمر التضخم في الارتفاع دون أجل محدد فهذا حتما سيلقي بظلاله على الأسعار والأجور، لذا من الضرورة بمكان أن تكون السياسة النقدية واضحة المعالم خاصة وأن معالجة التضخم في وقت سابق كانت موجهة لمعالجة نمط معين التضخم ودون المستوى المستهدف.

أهمية إدراك الاقتصاد لغير الاقتصاديين: المحاسبون كمثال

د. خالد بن رشيد العديم

أستاذ المحاسبة المشارك بكلية إدارة الأعمال/جامعة الملك سعود

يتعلق مفهوم علم الاقتصاد بدراسة المشكلة الاقتصادية (مشكلة الندرة النسبية للموارد) وكيفية التعامل معها من خلال الموازنة بين جانبيها: محدودية الموارد الاقتصادية وعدم محدودية الحاجات الانسانية. يُقدم علم الاقتصاد نظام السوق الكفؤ القائم على التفاعل والتجاذب بين جانبي العرض والطلب موجدً الأسعار التي من شأنها -نظرياً- تخصيص الموارد بين الحاجات تخصيصاً أمثلاً. إن غير الاقتصاديين في مسيس الحاجة إلى فهمٍ وإدراكٍ رصينٍ للاقتصاد نظاماً ومفهوما، فالاقتصاد عصب الوجود لأمة ذات اعتبار، وعليه قامت أممٌ واعتلت عرش حضارة ردح زمان يوم غيرها ماح، فكان المُساهِم في غلبتها على أندادها، فالأصل بين الأمم التنافس على عروش حاضرة، فإن أمة علته؛ خفت شمس من كانت عاليته، وحجبته عن غيرها حتى حين، فالأيام دُول بين الناس.

إنّ الأمم وإن كانت ذوات اقتصاد، فإن تباينها موقوفٌ على التباين في نظم الاقتصاد التي تعتقدها وتتبناها، وعليها تقيم عقائد أفرادها، فالنظام الاقتصادي بشكل او بآخر هو عقيدةٌ يعتنقها الأفراد وتفرضها الدول، فبناء على منظومة القيم التي يقيم لها الأفراد قائمة تُقامُ الحضارات. إن فهم منظومة يقيم عليها تجمع بشري قيمه مهم للمحاسب لتصميم نظام محاسبي يخدمهم ويقابل حاجاتهم، فالنظام المحاسبي لتجمع من التجمعات البشرية عاكسٌ للثقافة من منظومة قيم ونظام اقتصادي يدين له أفراده ورامزٌ لحضارة.

يُنظر للاقتصاد في بعض اطروحات الاقتصاديين على أنه عقيدة؛ كما يُنظر للمحاسبة على أنها نظام يقوم على قيم عقدية، يجزم أفراد المجتمع الذين يخدمهم النظام المحاسبي جدواها، ويقومون عليها أمر معاشهم. إن النظم الاقتصادية التي عرفها البشر مختلفة في جوانب عدة، قطعاً هي مختلفة على ما تقيم له قيمة، فنظرية القيمة متباينة، ففي حين يقيم نظام للمادة قيمتها ويُحجِم عن تقويم ما خلا من المادة، فثمة نظماً تقيم للكل قيما، كون مقاييس الأمور في النظامين غير متماثلة، والمقاييس كالموازين، وقد جُعل الميزان مِقياسُ ثقل ما عليه، وغير الثقل يعجز عن تقويمه. والمحاسبة في وضعها المعاصر تقوم على المحاسبة على ما له قيمة مادية، ويعجز نموذج القياس المعاصر عن المحاسبة بشكل يمكن الاعتماد عليه ما كانت قيمته معنوية او على الأقل غير ممكن تقويمها بموضوعية أو حيادية أو موثوقية، وقيم الأشياء أو الأحداث متباينة اعتماداً على نظرة المقوّم، فالقيمة كالجمال، تعظم في أعين، وتقل في أُخريات.

استعان المحاسبون بنظرية الدخل للفرد بتطبيقها على الشركات المساهمة لقياس دخلها، فظهرت قائمة الدخل بالشكل الذي يتعلمه المحاسب في بداية تلقيه المحاسبة فناً وعلماً، ثم يطبقها ليظهرها لقاري القوائم المالية. فالفرد يكون في وضع أفضل إذا كانت الثروة آخر الفترة أكبر منها في بداية ذات الفترة، وعلى هذا عُرِّف الدخل للشركة المساهمة، ثم تدخّل نموذج القياس المحاسبي التقليدّي لكيلا تقام قائمة لأي قيمة ليس عليها دليل موضوعي (تكلفة الفرصة البديلة كمثال)، وبذلك اختلف الدخل المحاسبي عن الدخل الاقتصادي. لذا استُحدث تعريف للدخل المحاسبي ليشمل التغيرات التي يراها الاقتصادي فيعتبرها، وكان لا يراها المحاسب مطبقا النموذج التقليدي في القياس، فسمي الدخل الشامل، وهو غير مغاير للدخل الاقتصادي، ولقد أخذت المعايير الدولية للتقرير المالي بمفهوم الدخل الشامل متطلبةً إفرادَ قائمة للدخل الشامل أو دمجها في قائمة الدخل، ليطلع القارئ على الدخل المحاسبي والدخل الشامل والذي هو في حقيقته يقيم قيما لما يراه الاقتصاديون أنه ذا قيمة.

الاقتصاد الحضري وتطبيقاته

أ.د. سعد داود قرياقوس

عضو جمعية الاقتصاد السعودية

تنمية المجتمع وتطوير الهياكل الاقتصادية، وبناء اقتصاد مستقر تعد اهداف استراتيجية لا يمكن تحقيقها بمعزل عن تطوير المدن، ومعالجة معوقات نموها. غالبية التحديات المعقدة التي تعاني منها المدن المعاصرة تعود أسبابها الى اهمال مخططي المدن واداراتها لأسس ومبادئ الاقتصاد الحضري في رسم الخطط الأساسية للتوزيع السكاني، وتوزيع مراكز الإنتاج والخدمات الأساسية، داخل المدن.

الاقتصاد الحضري؛ فرع من فروع علم الاقتصاد يهتم في تحليل العلاقات السائدة بين المكونات الاقتصادية الرئيسية في المدن، ويفسر سلوك الافراد والمنشآت الخاصة، وممارساتهم وخياراتهم الاقتصادية، وقراراتهم المرتبطة بالحيز المكاني، باستخدام أسس الاقتصاد الجزئي. الى جانب تحليل التحديات الناجمة عن تمدد المدن وارتفاع الكثافة السكانية، وتأثيرها على منافع الافراد ورفاهية المجتمع. يشمل نطاق الاقتصاد الحضري العديد من المفاصل الأساسية، سنوجز ادناه أبرزها وأكثرها تأثيراً على منافع الافراد:

المفصل الأول؛ دور عوامل السوق في نشأة المدن ونموها.

يحلل المفصل مقومات نشأة المدن، وأسباب التكتل الصناعي، وحجم المدينة وعوامل النمو الحضري.

كما يحلل الاثار السلبية المترتبة عن الاكتظاظ السكاني؛ الضوضاء، التلوث البيئي، ارتفاع معدل الجريمة، الاختناق المروري، البطالة، وسواها من مشاكل المدن المعاصرة.

الى جانب الجوانب أعلاه، يفسر الاقتصاد الحضري مقومات نشوء المدن. ثمة ثلاث مقومات أساسية يجب توافرها في الحيز المكاني كي يتحول من موقع جغرافي منعزل الى مدينة: توفر الفائض الزراعي، الإنتاج الحضري الكفوء، وتوفر نظام- شبكة - مواصلات ووسائط نقل " خدمات لوجستية " تسهل عمليات التنقل والتبادل السلعي بين سكان المدينة والمناطق الريف.

على امتداد التاريخ البشري نشأت اصناف عديدة من المدن نتيجة توفر مقومات اقتصادية وغير اقتصادية متعددة أبرزها: المدن التجارية، المدن الصناعية، المدن المتخصصة والمدن الشاملة. كما لعب التكتل الصناعي دورا أساسيا في نشأة المدن ونموها. وفقا لتحليل الاقتصاد الحضري، تكتل منشآت تنتمي الى نفس الصناعة او القطاع، وتنتج سلع متجانسة يفرز منافع اقتصادية لكافة المنشآت، لعل أبرزها: الانتفاع من الاستخدام المشترك للسلع الوسيطة، الاستفادة من تجمع قوة العمل المتوفرة في مناطق التكتل الصناعي وانتقال المعرفة والخبرة.

الاقتصاد الحضري يحلل أيضا العوامل المحددة لحجم المدينة، وأسباب تباين احجام المدن، الى جانب مقايسة تكاليف ومنافع المدن الكبرى، ويحلل التكاليف الاجتماعية والمالية الناجمة عن الزحف العمراني، وتبعات توسع المدينة على منافع السكان ورفاهية المجتمع.

المفصل الثاني؛ السكن الحضري.

السكن حاجة إنسانيَّة أساسيَّة، وسلعة اقتصاديَّة متميِّزة بالغة الأهميَّة الاقتصاديَّة التي تنبع من أهميَّة سلعة السكن وارتفاع إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي. هذه الحصَّة المؤثِّرة في النشاط الاقتصادي لها جانبان من الأهميَّة:

الأوَّل، يكمن في كونها تتيح للمخطِّط الاقتصادي آليَّة يتمكَّن من خلالها التأثير في نموِّ الناتج المحلِّي الإجمالي من خلال تنمية قطاع الإسكان وتحفيزه.

الثاني، يعزى لتأثير التقلُّبات الحادَّة وغير المخطَّطة في محدِّدات معادلتي العرض والطلب الخاصة في قطاع السكن، على أداء الاقتصاد ونموُّه. هذه التقلُّبات في جانبي سوق السكن، تقود إلى تغيُّرات غير متوازنة في الأسعار والكميَّات المطلوبة، وفي عدم استقرار سوق السكن.

فالسكن كما ذكرنا سلعة مميَّزة ذات أهميَّة اقتصاديَّة، ولها تأثير كبير في النموِّ الاقتصادي والاجتماعيِّ. لذا، فإدارة جانبيِّ سوق السكن باقتدار ونجاح، وتنظيم عرض السكن، وتحقيق توازن السوق، عوامل تساعد على استقرار النشاط الاقتصادي.

المفصل الثالث؛ النقل الحضري.

تعد ازمة الاختناق المروري أحد أكثر التحديات التي تواجهها إدارات المدن، والمراكز الحضرية صعوبة وتعقيدا وتأثيرا على جودة الحياة ورفاهية السكان والاقتصاد المحلي. يرجع جذر المشكلة الى ارتفاع استخدام العربات الخاصة الواسع في التنقل اليومي في المناطق الحضرية، حيث تصل نسبة استخدامها الى ما يقارب من 88% من حركة تنقلات الافراد يوميا و90 % من حركة السفر بين المدن.

للتنقل طلبه الخاص وتكاليفه، حيث تتكون التكلفة الكلية للنقل من جزئين، تكلفة فردية وتكلفة اجتماعية تفوق قيمة التكلفة الفردية الخاصة. ينجم الاختناق المروري عن قيام قائد المركبة في تحديد طلبه استنادا للتكلفة الفردية للرحلة الواحدة، واهماله التكلفة الاجتماعية. فعند استخدامه الطرق الداخلية المزدحمة يفرض قائد المركبة على الافراد والمجتمع تكاليف واعباء اجتماعية ومالية دون ان يتحمل قيمة تلك التكلفة أوجزا منها.

ثمة نمطين من الآليات تتمكن الحكومات المحلية من توظيفها في معالجة الاختناق المروري عبر تقليل الطلب على استخدام الطرق الداخلية. النمط الأول ويضم الحلول الضريبية؛ ضريبة الزحام، ضريبة الوقود، تسعير الخطوط السريعة. اما النمط الثاني فيشمل حلول غير ضريبية أهمها: زيادة تكلفة مواقف العربات في مركز المدينة، تقديم دعم مالي لمستخدمي النقل العام او منحهم بطاقات اشتراك مخفضة السعر. من المسلم به، ان تطوير نظام النقل العام يعد الخيار الاكثر فعالية في حل ازمة الاختناق المروري. نجاح هذا الخيار يتطلب بناء منظومة نقل عام متكاملة متكونة من؛ خطوط المترو، حافلات النقل الداخلي، وخطوط السكك الحديدية الخفيفة.

ماذا عن حلول ادارة العرض؟ وما تأثير توسيع الطرق وزيادة الطاقة الاستيعابية في حل ازمة الاختناق المروري؟

تجارب العديد من المدن برهنت عدم فعالية سياسة ادارة العرض "توسيع او بناء طرق جديدة". فالأزمة المرورية ليست مشكلة عرض، بل مشكلة طلب. سبب فشل سياسة العرض يعود الى ما يطلق عليه خبراء الاقتصاد الحضري بالطلب الكامن. منحنى طلب الافراد على التنقل في زمن الذروة عالي المرونة، حيث أن عدد كبير من مستخدمي الطرق يتوقفون عن استخدامها وقت الذروة بسبب بطء حركة سير العربات، لكنهم يعودون لاستخدام الطرق بعد توسيعها.

المفصل الرابع؛ التحليل الاقتصادي لجرائم السرقة.

منذ قيام التجمعات البشريَّة الأولى، شكَّلت الجريمة مصدر قلق للأفراد والمجتمعات، وتطلَّبت معالجتها حيِّزًا كبيرًا من جهود الأفراد والسلطات الحكوميَّة. ومع تطوُّر الحياة، واتِّساع حجم المراكز الحضريَّة غدت الجريمة وارتفاع معدَّلاتها أحد أصعب مشكلات الاقتصاد الحضري لما تسبِّبه من تكاليف مرتفعة للضحايا والمجتمع، وتأثيرها في قرارات الأفراد وخياراتهم. لعل من المفيد التنويه بأنَّ التحليل الاقتصادي لدوافع الفرد لارتكاب الجريمة، يقتصر على عمليات السرقة والاستحواذ، ولا تشمل جرائم العنف العاطفي، أو الشخصي، وسواها من الجرائم.

يرتكز التحليل الاقتصادي لدوافع الأفراد الجرمية على فرضيَّة عقلانيَّة "المجرم المرشَّح" لارتكاب الجريمة، وتوظيفه معياري المنفعة الحدِّية والتكلفة الحدِّية. ووفقًا للنظريَّة، يتَّخذ الفرد العقلاني قراره للإقدام على السرقة بناء على مقايسة المنافع المترتِّبة عنها، والمتمثِّلة في قيمة المادة المسروقة بتكلفة الجريمة، وعلى مماثلة المنافع المترتِّبة عن دخله القانوني الراهن مع الدخل المتوقَّع من ارتكاب السرقة. يتمُّ تنفيذ السرقة إذا فاقت قيمة المنافع المالية تكلفة ارتكابها، "السجن والعقوبات الماليَّة"، وتفوُّق الدخل المتوقَّع منها على دخله القانوني. لا يقتصر التحليل الاقتصادي للجريمة على تفسير سلوك الأفراد الإجرامي، بل يقدِّم لنا تفسيرات لمجموع النشاط الجرمي المجتمعي، وتحديد كميَّة الجريمة التوازنيَّة، باستخدام نماذج التحليل الاقتصادي.

المفصل الخامس. تحليل استخدام وتصنيف أراضي المدينة.

يطرح المفصل أسس تحديد ايجار الأراضي الحضرية، نماذج استخدام الأراضي، اختيار مواقع النشاطات الأساسية، وتصنيف استخدام الأرض وتحديد النمو. وكذلك معايير تقسيم الأراضي على الأنشطة الاقتصادية الأساسية، وأسس تحديد الحد الأعلى لإيجار الأرض الذي يكون كل نشاط مستعدا لدفعه لإيجار او شراء قطعة الأرض في مناطق مختلفة من المدينة، كما يبين اليات توزيع النشاطات عل اقسام المدينة، العلاقة بين موقع الأرض والقرب من شبكة المواصلات.

يحلل المفصل أيضا نظام تصنيف استخدام الأراضي Zoning. غالبية البلديات تنظم استخدام الأراضي باعتماد معايير تصنيف استخدام محددة، لخلق مزيج فعال ومتوازن من استخدام مختلف أصناف الأراضي؛ تجاري، صناعي، سكني. مناطق شبه منفصلة. الفكرة الأساسية لنظام تصنيف الأراضي تكمن في الفصل بين أراضي واستخدامات غير منسجمة او متباينة الصفات. التصنيف يستخدم أيضا كأداة فعالة في سياسات المحافظة على البيئة من خلال الفصل الموقعي -المكاني- بين مصادر التلوث والمناطق السكنية والتجارية. تأثير مصادر التلوث لا يقتصر على الجواب الصحية، بل يشمل أيضا التأثير السلبي على قيمة العقار.

المفصل السادس؛ تحليل دور الحكومات المحلية في تطوير المدن وتوسعها.

يركز المفصل على الإيرادات الحكومية، ويطرح جملة من الاسئلة المهمة أبرزها: معايير ضريبة العقار، من يتحمل عبء ضريبة العقار، أسس الإيرادات المتحصلة من مؤجري المساكن والمراكز التجارية.

ضرورة مراعاة أسس الاقتصاد الحضري تنطلق من العلاقة المتينة بين تطور المدن وتقدم المجتمع، ومن موقع تنمية المدن في خطط التنمية الاقتصادية. لذا، تحقيق اهداف خطط التنمية مشروط في امتلاك الدولة القدرة على بناء مدن متطورة، ذات بنى تحتية متقدمة، توفر لسكانها خدمات راقية تلبي حاجاتهم ورغباتهم. فالحديث عن تطوير الدولة والمجتمع لا يستقيم دون تطور المدن والمراكز الحضرية وتحقيق تنمية اقليمية شاملة ومتوازنة.

الاقتصاد السلوكي

د. عبدالله بن محمد المالكي

عضو مجلس إدارة جمعية الاقتصاد السعودية

لم يعد ينظر المُشرع أو متخذ القرار الى الفرد النظرة التقليدية التي نادى بها الاقتصاديين الكلاسيك والتي تفترض الرشد او العقلانية عند اتخاذ القرارات المختلفة التي تتعلق بالاستهلاك او الاستثمار فحسب بل أصبح ينظر الى الفرد نظرة أخرى تأخذ في الاعتبار البُعد السلوكي للفرد عند اتخاذه لتلك القرارات او ما يطلق عليه التحيزات المعرفية او السلوكية والتي اثبتت الدراسات والتجارب المتعددة والتي أجريت في العديد من الدول ولفترة طويلة انها هي السبب الذي يحيد بالقرارات عن العقلانية أحيانا كثيرة.

ويعود الفضل في ذلك الى تجارب ودراسات عالما النفس دانيال كانيمان وآموس تفيرسكي في سبعينيات القرن الماضي

والتي نال على إثرها كانيمان على نوبل في الاقتصاد عام 2002م نظير اسهاماته وجهوده في تطبيق العلوم السلوكية في الاقتصاد أو ما يعرف بالاقتصاد السلوكي كما يعود الفضل وبشكل أكبر الى دراسات وابحاث ريتشارد ثالر أستاذ الاقتصاد والعلوم السلوكية في جامعة شيكاغو والذي حازنظيرها على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 2017م.

يُعد الاقتصاد السلوكي Behavioral Economics فرع حديث نسبياً من فروع علم الاقتصاد وهو يعتمد على تحليل السلوك البشري الفعلي (اللاعقلاني أحيانا كثيرة) بخلاف الاقتصاد التقليدي الذي يفترض العقلانية وتعظيم المنفعة عند اتخاذ القرارات اليومية. فالاقتصاد السلوكي يأخذ في الاعتبار التحيزات السلوكية للأفراد عند اتخاذ القرارات مثل تجنب الخسارة والتحيز للوضع الراهن والافراط في الثقة والمقارنات الاجتماعية وسلوك القطيع وغيرها الكثير والتي تؤثر على القرارات اليومية للأفراد وتحيد بها عن العقلانية سواء ما يتعلق بالاستهلاك او الاستثمار او غيرها.

ويرى منظرو الاقتصاد السلوكي ان تكرار الازمات الاقتصادية والمالية بشكل خاص يعود الى التحيزات المعرفية او السلوكية للأفراد عند اتخاذ قراراتهم حيث

ان معظم القرارات تتخذ بشكل سريع او بناء على تحيز سلوكي معين وفقا للحدس او الاستدلالات Heu-ristics او نحو ذلك من خلال ما أطلق عليه كانيمان النظام 1 في كتابة التفكير السريع والبطيء. لا شك ان الاقتصاد السلوكي أحدث ثورة في علم الاقتصاد وأجاب على معظم الأسئلة التي بقيت لفترة طويلة دون إجابات واضحة.

وقد بدأت الدول في استخدام أساليب وأفكار وتطبيقات الاقتصاد السلوكي في صياغة السياسات العامة او على شكل تدخلات سلوكية لتحسين قرارات الافراد وذلك عقب صدور كتاب ثالر الشهير Nudge "الوكز" بعامين وذلك في مكتب رئيس وزراء المملكة المتحدة الأسبق ديفيد كاميرون وبعد نجاح التجارب التي طبقتها المملكة المتحدة من خلال وحدات البصائر السلوكية(Behavioral Insights Teams (BIT بدأت الدول الأخرى بإنشاء وحدات بصائر سلوكية لتقوم بتطبيق العلوم السلوكية في سياساتها العامة في عدة قطاعات وانشطة مثل الولايات المتحدة والدنمارك وكندا وألمانيا وأستراليا وسنغافورة والمملكة العربية السعودية والامارات والكويت وعمان وقطر ولبنان وجنوب افريقيا وغيرها الكثير.

ومن الأمثلة على التدخلات السلوكية إعادة صياغة الرسائل التي ترسل للمستفيدين أو دافعي الضرائب أو المعنيين بالتدخل السلوكي بطريقة تؤدي الى زيادة الاستجابة كأن يتم إضافة اسم المستفيد او المعني بالرسالة او التكلفة التي يتكبدها الجهاز او المجتمع في حال عدم الاستجابة. وما يميز التدخلات السلوكية ان تكون سهلة وجذابة وغير مكلفة واجتماعية ومناسبة في التوقيت. كما انها تختلف عن الطرق التقليدية التي تعتمد على اللوائح والغرامات ونحوها في انها تركز على التحيزات المعرفية او السلوكية للأفراد المستهدفين مثل تجنب الخسارة او التحيز للوضع الراهن كما اشرت الى ذلك سابقا.

ومن امثلة التدخلات السلوكية في المملكة العربية السعودية ضرورة ابراز السعرات الحرارية للوجبات والمشروبات في كافة المطاعم والمقاهي بحيث يكون الخيار للمستهلك في اختيار الوجبة او المشروب بناء على ما يشاهده من سعرات حرارية لكل وجبة او مشروب بجانب السعر.

ومن الامثلة على مستوى السياسات العامة ما قامت به اسبانيا والمتمثل في انشاء نقطة وصول عامة الى الخدمات الحكومية بهدف تحسين تفاعل المواطنين مع الادارات العامة من خلال الانترنت، وكذلك ما تم في الولايات المتحدة الامريكية من خلال استخدام سكان مدينة بوسطن لتطبيق على الموبايل باسم تواصل المواطنين بهدف زيادة الثقة في الخدمات الحكومية.

وكانت نتائج هذه التدخلات السلوكية ايجابية وبناءً عليها تحسن التواصل بين المواطنين والحكومة كما تحسن مستوى فعالية العمليات الادارية. كما ان الشفافية التشغيلية كان لها تأثير ايجابي على ثقة سكان مدينة بوسطن ومشاركتهم في ادارة المدينة.

وعلى مستوى القطاع الخاص هناك بعض التدخلات السلوكية ومنها على سبيل تجربة مكتب التجارة العادلة التابع لهيئة المنافسة والاسواق التي خضعت للمراقبة بهدف تحليل طريقة عرض الاسعار عبر الشراء الالكتروني (او ما يعرف بالتسعير بالتنقيط Drip Pricing) ومدى تأثيرها على رفاه المستهلك واتخاذ القرار وتوصلت النتائج الى تأثير التسعير بالتنقيط على رفاهية المستهلكين مما ادى الى دعم اجراءات التنفيذ التي قام بها مكتب التجارة العادلة.

ورغم وجود ثلاثة وحدات بصائر سلوكية في المملكة العربية السعودية (وفقا لنموذج الانتشار) حسب علمي ورغم ما قامت به (ولاتزال) من جهود مشكورة إلا أن الملاحظ اننا بحاجة الى المزيد من هذه الوحدات السلوكية خاصة بعد نجاح معظم التجارب والتطبيقات التي أجريت في معظم الدول وفي قطاعات مختلفة مثل حماية المستهلك وسوق العمل والتعليم والطاقة والاتصالات والصحة والبيئة والقطاع المصرفي والمالي وغيرها، كما ان المرجو ان يكون هناك تنسيق بين هذه الوحدات بحيث تتناول وتغطي معظم القطاعات والأنشطة سواء في القطاع الحكومي او شبه الحكومي وكذلك القطاع الخاص مع ضرورة الإشارة الى التدخلات السلوكية التي قامت بها وتمييزها عن التدخلات التقليدية واعلانها او نشرها على مواقعها الالكترونية دون ان يكون هناك ازدواجيه او تداخل بين هذه الوحدات.

التحول الرقمي في المملكة العربية السعودية

د. محمد سالم

عضو جمعية الاقتصاد السعودية

نحن نعيش في عصر، أصبحت التكنولوجيا فيه جزءاً أساسياً من حياتنا اليومية، حيث أدت التطورات التكنولوجية الحديثة إلى تغيير جذري في طريقة تفكيرنا وتفاعلنا مع العالم من حولنا. وفي هذا السياق، أصبح التحول الرقمي والرقمنة أمراً حتمياً لمختلف المؤسسات والمنظمات. وتُعد المملكة العربية السعودية من الدول الرائدة في مجال التحول الرقمي، وواجهة مشرفه للعالم وأفضل مثل يُحْتَذَى به ليس في مجل الرقمنه والتحويل الرقمي فحسب بل وفي مجالات عديدة.

لقد شهدت المملكة خلال الأعوام الأخيرة تطورات هائلة في توظيف التكنولوجيا الحديثة والبيانات الضخمة لتحسين الأداء وتحقيق الأهداف الاستراتيجية وصولاً إلى تحقيق رؤية المملكة 2030م. حيث أن التحول الرقمي إحدى تلك الأهداف التي تسعى إلى تحسين تجربة المستخدم وتحسين الخدمات والمنتجات، والكفاءة والإنتاجية في القطاع الحكومي والخاص، وتحسين جودة الحياة وتوفير الوقت والجهد.

ونحن على مشارف الإنتهاء من النصف الأول من عام 2023م، نستعرض هنا بعض تطورات التحول الرقمي والرقمنة في المملكة أوهم الأمثلة والتطبيقات، حيث نسلط الضوء على استخدامات الإنترنت كواحدة من أهم وسائل التحول الرقمي فيها ومدى اعتماد المؤسسات الحكومية على الحلول الرقمية في مختلف الخدمات ومدى المواكبة العالمية التي تطمح لها رؤية المملكة 2030م. وأخر التطورات في هذا السياق.

◄ يكشف أحدث مؤشر للأداء الإلكتروني لدول مجلس التعاون الخليجي لعام 2022 أن جميع دول منطقة مجلس التعاون الخليجي قد حققت أداءً جيدًا بشكل استثنائي في خمسة مؤشرات عالمية رئيسية، مما يُظهر تقدماً كبيراً في التحول الرقمي.

بين تقرير شركة أورينت بلانيت للأبحاث (OPR)، بالتعاون مع خبير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) والباحث المستقل عبد القادر الكملي، أن دولة الإمارات العربية المتحدة حققت نمواً ملموساً في مؤشر الأداء الإلكتروني لدول مجلس التعاون الخليجي بمتوسط 66.22%، تليها المملكة العربية السعودية بمتوسط تصنيف 59.26 %، وقطر بـ 57.63%. وسجلت عمان والبحرين والكويت متوسط تصنيفات بلغ 54.02% و 53.43 % و51.36 % على التوالي.

◄ أرتفع عدد المستخدمين السعوديين للإنترنت ليبلغ نسبة 99% من السكان مع تربع المملكة في صدارة مؤشر توفير الخدمات الرقمية وأصبحت 97% من الخدمات الحكومية تقدم بفضل الرقمنة في المملكة بحسب مؤشرات تقرير الرقمنة السعودية 2023م. كما بلغت نسبة انتشار خدمات الإنترنت بالمملكة نسبة 98.9% حتى عام 2022م، بلغت نسبة استخدام الخدمات الإلكترونية الحكومية نسبة 96.3%.

◄ لا يزال التقدم نحو الأمام وتحقيق الأفضل مستمر ونرصد في سطور أهم التطورات التي شهدتها المملكة في التحول الرقمي وهي: -

- الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي "سدايا" الأولى في هندسة البرمجيات على مستوى الجهات الحكومية خليجياً وعربياً.

- أطلقت هيئة الحكومة الرقمية "قياس التحول الرقمي 2023"، بهدف رفع مستويات إلتزام الجهات الحكومية للأوامر والقرارات المتعلقة بالتحول الرقمي.
- شركة "سال السعودية" للخدمات اللوجستية ومايكروسوفت العربية توقعان مذكرة تفاهم تسهم في تنمية محور الابتكار والتقنية في قطاع الخدمات اللوجستية محلياً بهدف تعزيز التعاون والشراكة بين الجانبين، واستكمال رحلة التحول الرقمي التي بدأتها "سال".
- هيئة الحكومة الرقمية تطلق خدمة "بلاغ رقمي" من خلال مركز "آمر"، بهدف رفع مستوى المشاركة والتفاعل بين الجهات الحكومية والمستفيدين، وتوفير تجربة سلسة ومتكاملة في التعامل مع الخدمات الحكومية الرقمية.
- مجموعة stc، تُعلن ممكّن التحول الرقمي في المنطقة، عن جاهزيتها الكاملة على المستويات التقنية والبشرية واللوجستية لخدمة ضيوف الرحمن في مكة المكرمة والمدينة المنورة والمشاعر المقدسة خلال موسم الحج لعام 1444هـ.

أخبار أقسام الاقتصاد بالمملكة

أخبار قسم الاقتصاد بجامعة الملك عبدالعزيز:

- تفعيل الخطة المطورة لبرنامج بكالوريوس الاقتصاد (باللغة الانجليزية).
- البدء في قبول طلاب وطالبات برنامج الدكتوراه.
- البدء في قبول ماجستير اقتصاديات الأعمال التنفيذي.

أخبار قسم الاقتصاد بجامعة الملك سعود:

- انضم للقسم هذا العام كلاً من سعادة د. طلال بن حمد السبهان وسعادة د. نواف بن محمد الجليفي، وسعادة د. ريم بنت عبدالرحمن الشقري وسعادة د. أبرار سعيد باقلب.
- استحدث قسم الاقتصاد مؤخراً برنامج الماجستير التنفيذي في الاقتصاد وبرنامج دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد كما تم الموافقة على انشاء برنامج مشترك مع قسم الاقتصاد الزراعي باسم الاقتصاد التطبيقي.
- العمل حالياً على تطوير برنامج البكالوريوس ليتضمن ثلاث مسارات جديدة تواكب رؤية المملكة 2030 والتطورات المستجدة في المجال الاقتصادي.
- العمل على تطوير برنامج الماجستير الاعتيادي في الاقتصاد بإدخال بعض المقررات الحديثة وتطوير أساليب التقييم في البرنامج وتجويد مشروع التخرج.
- مشاركة طالبات قسم الاقتصاد ندى السيف ونوال الزهراني وسارة المقبل (تحت اشراف د. نشوى مصطفى) بأوراق بحثية قيمة تم عرضها في المؤتمر العالمي الرابع والأربعين لاقتصاديات الطاقة في الرياض في فبراير 2023م.

أخبار قسم الاقتصاد بجامعة الاميرة نورة:

- استحداث برنامج ماجستير الاقتصاد التطبيقي (باللغة الإنجليزية) وهو برنامج نوعي يعنى بتزويد الطالبات بالمعارف والمهارات الكافية من أجل تمكينهم من تطبيق النظريات الاقتصادية، إدارة البيانات والتحليل الإحصائي.
- استحداث برنامج بكالوريوس التكنولوجيا المالية (فنتك) وهو برنامج بيني بين قسم الاقتصاد وكلية علوم الحاسب والمعلومات.
- توقيع مذكرة تفاهم بين جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن ممثلة بقسم الاقتصاد ووزارة المالية في أكتوبر 2022.
- توقيع مذكرة تفاهم بين جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن ممثلة بقسم الاقتصاد والهيئة العامة للمنافسة في يونيو 2023.
- مشاركة أعضاء قسم الاقتصاد بثلاثة أوراق بحثية تم عرضها في المؤتمر العالمي الرابع والأربعين لاقتصاديات الطاقة في الرياض في فبراير 2023.
- تعيين د. هوازن المقرن، الأستاذ المساعد في قسم الاقتصاد، عميدة لكلية الإدارة والأعمال في أكتوبر 2022.
- تعيين د. جواهر بن سويدان رئيسة لقسم الاقتصاد في جامعة الأميرة نورة وذلك خلفاً للدكتورة هند العفيصان والتي أمضت 4 سنوات في رئاسة القسم.
- حصول المحاضرة مروة الرشيد على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من University of South-ampton في بريطانيا.
- حصول د. هند العفيصان على الزمالة البريطانية في التعليم والتعلم من Advance HE.
- حصول فريق من طالبات قسم الاقتصاد على المركز الأول في دوري طويق لتأهيل القيادات.

أخبار قسم الاقتصاد والتمويل بجامعة الطائف:

- تحديث الخطة الدراسية لبرنامج الاقتصاد بقسم الاقتصاد والتمويل.
- توصيف البرنامج للتحول الشامل بما يتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة 2030، والتصنيف السعودي الموحد للمستويات والتخصصات التعليمية.

أخبار قسم الاقتصاد بجامعة الملك فيصل:

- فتح تخصص اقتصاديات الاعمال لدرجة البكالوريوس (باللغة الإنجليزية) للفصل الأول من العام الجامعي 1444-1445 هجري.
- عودة المحاضر حازم عبدالحليم ال الشيخ المبارك من البعثة بعد إتمام دراسة الدكتوراة في الاقتصاد في جامعة California Santa Barbara.
- تعيين سعادة د. عبد الله الشمري رئيسا لقسم الاقتصاد ليكمل مسيرة تطور القسم الذي بدآه سعادة أ. د. حسن الهجهوج وسار على نفس النهج سعادة د. سامي العبد الوهاب.
- تخريج الدفعة الرابعة من ماجستير اقتصاديات الطاقة التطبيقي نهاية الفصل الثالث من العام الجامعي 1443-1444 .
- نشر مجموعة من البحوث من قبل أعضاء هيئة التدريس في عدد من المجلات الدولية المُحكمة.
- حضور مجموعة من أعضاء القسم للمؤتمر العالمي الرابع والأربعون لاقتصاديات الطاقة المنعقد في الرياض والمشاركة باستعراض عدد من البحوث المختصة في مجال الطاقة.

مجلة دراسات اقتصادية

مجلة دراسات اقتصادية (دورية – علمية - محكّمة) تصدر مرتين في السنة (يونيو وديسمبر) عن جمعية الاقتصاد السعودية بجامعة الملك سعود، وتعنى المجلة بنشر البحوث والمراجعات العلمية التي لم يسبق نشرها والمتعلقة بموضوعات وقضايا الاقتصاد ومجالاته والإسهام في تطويره على أسس البحث العلمي الرصين، وقد صدر العدد الأول للمجلة في عام 1419هـ/ 1998م.

تمر المجلة حالياً بعملية تطوير جوهرية بما في ذلك إضافة هيئة استشارية تضم أساتذة اقتصاد دوليين من جامعات متنوعة ومعروفة مع العمل على اتخاذ الخطوات الضرورية بهدف ضمها لقاعدة بيانات سكوبس Scopus ولقاعدة بيانات (Interna-tional Scientific Indexing (ISI، وللمزيد عن المجلة في حلتها الجديدة يمكنكم زيارة موقعها الجديد على الشبكة العنكبوتية http://esj.ksu.edu.sa

١. الدراسات العلمية.

- "تأثير الإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة 1999 –2020 " إياد بن عبد الفتاح النسور
- دراسة تأثير الأداء المصرفي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: منهجية الانحدار الذاتي (أ.د. محبوب حسن و د. فؤاد أمين).

٢. ملخصات الرسائل العلمية.

- "آثار الاستثمار الاستراتيجي في البحث والتطوير في ميدان البيئة مع بيان الآثار غير المباشرة: حالة المنتجات المتمايزة" نواف محمد الجليفي .
- "أثر برنامج نطاقات على سوق العمل السعودي" تهاني سالم باقازي.

اللائحة الأساسية ونظام جمعية الاقتصاد السعودية

جمعية الاقتصاد السعودية
Saudi Economic Association
1985

أولاً: اسم الجمعية ومقرها.

تنشأ في جامعة الملك سعود جمعية الاقتصاد السعودية، ويجوز لها أن تنشئ لها فروعاً في أماكن أخرى إذا اقتضت الضرورة ذلك.

ثانياً: أهداف الجمعية.

تهدف جمعية الاقتصاد السعودية - ويشار إليها فيما بعد (بالجمعية) - إلى تحقيق ما يلي:

أ. تنمية الفكر العلمي في مجال تخصص الجمعية والعمل على تطويره وتنشيطه.

ب. تحقيق التواصل العلمي لأعضاء الجمعية.

ج. تقديم المشورة العلمية في مجال تخصص الجمعية.

د. تطوير الأداء العلمي والمهني لأعضاء الجمعية.

هـ. تيسير تبادل الإنتاج العلمي والأفكار العلمية في مجال اهتمامات الجمعية بين الهيئات والمؤسسات المعنية داخل المملكة وخارجها.

ثالثاً: نشاط الجمعية.

تحقق الجمعية أهدافها المذكورة في (ثانياً) بكافة الوسائل المناسبة ولها على وجه الخصوص ممارسة أوجه النشاط التالية:

أ. تشجيع إجراء البحوث العلمية والاستشارات العلمية.

ب. تأليف وترجمة الكتب العلمية في مجال اهتمام الجمعية وما يتصل بها في مجالات أخرى.

ج. إجراء الدراسات العلمية لتطوير جوانب الممارسة التطبيقية.

د. عقد الندوات والحلقات الدراسية والدورات التي تتصل بمجالات اهتمامها.

هـ. إصدار الدراسات والنشرات والدوريات العلمية التي تتصل بمجالات اهتمام الجمعية.

و. المشاركة في المعارض المحلية والدولية.

ز. دعوة العلماء والمفكرين ذوي العلاقة للمشاركة في نشاطات الجمعية وذلك وفق الإجراءات المنظمة لذلك.

ح. تنظيم رحلات عملية لأعضائها وإقامة مسابقات علمية في مجال اختصاصها.

رابعاً: العضوية.

تكون العضوية على ثلاثة أنواع:

أ. **عضوية عاملة:**

1. أن يكون طالب العضوية حاصلاً على درجة علمية أو ما يعادلها في مجال تخصص الجمعية.
2. أن يدفع الاشتراكات السنوية.
3. ما يراه مجلس الإدارة من شروط.
4. أن يصدر بقبوله قرار من مجلس الإدارة.

ب. **عضوية شرفية:**

تمنح بقرار من الجمعية العمومية لمن أسهم في تطوير مجالات اهتمام الجمعية، أو قدم لها خدمات مالية أو معنوية، ويعفى عضو الشرف من شرط سداد الاشتراكات، ويجوز له حضور جلسات الجمعية العمومية ولجانها المختلفة والاشتراك في المناقشات.

ج. **عضوية انتساب:** ويتمتع بها:

1. الطلاب الجامعيون في مجال تخصص الجمعية.
2. العاملون والمهتمون في مجال الجمعية ممن لا يتوافر فيهم شرط المؤهل العلمي المحدد للعضوية العاملة.

ويعفى العضو المنتسب من 50% من قيمة الاشتراك السنوي، ويجوز له حضور جلسات الجمعية العمومية ولجانها المختلفة والاشتراك في المناقشات دون أن يكون له حق التصويت.

خامساً: شروط وإجراءات العضوية.

يشترط في عضو الجمعية ما يلي:

أ. أن يكون حسن السيرة، طيب السمعة، لم يسبق الحكم عليه في جريمة مخلة بالشرف والاعتبار.

ب. أن يدفع ما تقرره الجمعية من رسوم تسجيل واشتراكات سنوية.

ج. أن يتقدم طالب العضوية العاملة أو عضوية الانتساب بطلب انضمام إلى الجمعية

د. أن يزكي طالب العضوية عضوان عاملان في الجمعية.

هـ. وتعرض طلبات العضوية وعضوية الانتساب على مجلس إدارة الجمعية ولا يعتبر الطلب مقبولاً إلا بصدور قرار مجلس الإدارة بذلك، ويبلغ طالب العضوية بما يقرره المجلس في شأن طلبه.

سادساً: إنهاء العضوية.

تنتهي العضوية في الجمعية في الحالات التالية:

أ. انسحاب العضو أو وفاته.

ب. إذا لم يسدد الاشتراك السنوي بعد مضي سنة من استحقاقه.

ج. إذا فقد العضو شرطاً من شروط العضوية.

د. إذا قام بأي عمل أو نشاط يترتب عليه إلحاق الضرر بالجمعية مادياً كان أم أدبياً، ولا تسقط العضوية في هذه الحالة إلا بموافقة مجلس إدارة الجمعية.

سابعاً: إعادة العضوية.

يجوز بقرار من مجلس الإدارة إعادة العضوية إلى العضو الذي فقدها بناء على طلبه إذا زالت أسباب إسقاط العضوية السابقة.

ثامناً: الجمعية العمومية.

تتكون الجمعية العمومية من الأعضاء العاملين، وتعقد الجمعية العمومية اجتماعاً عادياً في مرة كل عام بدعوة من رئيس مجلس الإدارة، ولا يكون الاجتماع صحيحاً إلا بحضور أغلبية الأعضاء، فإذا لم تحضر الأغلبية جاز عقد اجتماع آخر بعد أسبوعين ويعتبر هذا الاجتماع صحيحاً بمن حضر.

ويجوز بناء على طلب مجلس الإدارة أو خمس أعضائها الجمعية العمومية عقد اجتماع غير عادي إذا اقتضت الضرورة ذلك.

تاسعاً: اختصاصات الجمعية العمومية.

تسعى الجمعية العمومية إلى تحقيق أهداف الجمعية ولها على وجه الخصوص ما يأتي:

أ. إصدار القواعد المنظمة لسير العمل الداخلي في الجمعية.

ب. إقرار الميزانية السنوية للجمعية والموافقة على حسابها الختامي.

ج. اعتماد التقرير السنوي للجمعية.

د. اختيار أعضاء مجلس الإدارة.

هـ. إقرار خطة العمل التي يقدمها مجلس الإدارة.

و. اقتراح إنشاء فروع للجمعية بناء على توصية مجلس الإدارة.

ز. تعيين مراجع خارجي لحسابات الجمعية وتحديد أتعابه.

ح. اقتراح نقل مقر الجمعية من جامعة إلى أخرى.

ط. اقتراح حل الجمعية.

عاشراً: رئيس شرف الجمعية.

للجمعية العمومية، بناء على اقتراح مجلس الإدارة، ترشيح رئيس شرف للجمعية العلمية من بين الشخصيات المعروفة باهتمامها بمجالات عمل الجمعية لفترة واحدة مدتها ثلاث سنوات وذلك بقرار من مجلس الجامعة، وله رئاسة من يحضره من جلسات.

حادي عشر: موارد الجمعية وميزانيتها.

أ. **تعتمد الجمعية بصفة أساسية على مواردها الذاتية وهي:**

1. حصيلة الاشتراكات السنوية للأعضاء.
2. حصيلة ما تبيعه الجمعية من مطبوعاتها، ونشرات دورية، وما تقدمه من خدمات في حدود أهدافها.
3. إيراد ما تعقده الجمعية من دورات وبرامج.
4. الهبات والتبرعات والمنح التي تقدمها الجامعة الهيئات أو الأفراد.

ب. **ميزانية الجمعية والحسابات الختامية:**

1. تبدأ السنة المالية للجمعية وتنتهي مع السنة المالية للجامعة.
2. تعد الحسابات الختامية وفقاً للقواعد والأعراف المهنية.

ثاني عشر: تكوين مجلس الإدارة.

أ. يتكون مجلس إدارة من عدد من الأعضاء العاملين لا يزيد عددهم عن تسعة أعضاء تختارهم الجمعية العمومية بالاقتراع السري بين أعضاء الجمعية العاملين، على أن يكون إثنان منهم من منسوبي الجامعة التي أنشأت الجمعية.

ب. مدة عضوية المجلس ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

ج. إذا تغيب أحد أعضاء مجلس الإدارة عن اجتماعات المجلس ثلاث مرات متتالية، دون عذر مقبول جاز لمجلس الإدارة اعتباره مستقيلاً.

د. عند شغور عضوية أحد أعضاء مجلس الإدارة المختارين من الجمعية العمومية لسبب من الأسباب يختار عضو بديلاً، وتشترط موافقة الجمعية العمومية على ذلك في أول اجتماع لها.

هـ. يختار مجلس الإدارة بالاقتراع السري من بين أعضائه رئيساً له لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة على أن يكون رئيس المجلس من منسوبي الجامعة التي تتبعها الجمعية، كما يختار المجلس من بين أعضائه نائباً للرئيس، وأميناً للمجلس، وأميناً للمال.

و. يعتبر رئيس مجلس الإدارة ممثلاً للجمعية أمام الغير وينوب عنها في الاتصال بالجهات الرسمية وغير الرسمية في المملكة وخارجها وفق الإجراءات النظامية المقررة وله رئاسة الجمعية العمومية.

ثلاث عشر: اجتماعات مجلس الإدارة.

يعقد مجلس الإدارة اجتماعاً عادياً كل ثلاثة أشهر، ولا يكون اجتماعه صحيحاً إلا بحضور أغلبية أعضائه، ويجوز له عقد اجتماعات غير عادية كلما طلب ذلك أكثر من نصف أعضائه أو طلب خمس عدد أعضاء الجمعية العمومية أو رئيس مجلس الإدارة، وفي هذه الحالة يقتصر الاجتماع على بحث الموضوعات التي عقد المجلس من أجلها.

وتصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية أصوات الحاضرين وعند تساوي الأصوات يكون صوت رئيس المجلس مرجحاً.

أربع عشر: اختصاصات مجلس الإدارة.

يختص مجلس الإدارة بما يلي:

أ. اقتراح ميزانية الجمعية.

ب. إعداد جدول أعمال الجمعية العمومية.

ج. اقتراح السياسة العامة للجمعية في إطار الأهداف الواردة في هذه القواعد، وعرضها على الجمعية العمومية لإقرارها.

د. اقتراح القواعد الداخلية للجمعية وتنظيم عملها.

هـ. تكوين اللجان والمجموعات المتخصصة لأداء مهام الجمعية ونشاطها.

و. إعداد التقرير السنوي لنشاط الجمعية ورفعه إلى المجالس المختصة في الجامعة بعد اعتماده من الجمعية العمومية.

ز. تحديد الاشتراكات السنوية للأعضاء.

ح. التكليف بإعداد الدراسات والأبحاث.

ط. الموافقة على عقد الندوات والدورات والحلقات الدراسية وفق الأنظمة المتعلقة بذلك والتي تتبعها الجامعات.

ي. قبول الهبات والتبرعات والمنح والمعونات.

خمسة عشر: أحكام مؤقتة وختامية.

أ. ترتبط الجمعية في أنشطتها بمدير الجامعة التي أنشئت فيها أو من يفوضه.

ب. تضع الجمعية قواعدها التنفيذية بما لا يتعارض مع مواد هذه القواعد ويتم إقرارها من قبل مجلس الجامعة التي أنشئت فيها.

ج. يعتمد محضر الجمعية العمومية ومجلس الإدارة من قبل مدير الجامعة التي تتبعها أو من يفوضه.

د. في حالة الاختلاف بين مدير الجامعة والجمعية العمومية أو مجلس الإدارة يرفع الموضوع إلى مجلس الجامعة ويكون قراره في ذلك نهائياً.

هـ. إذا حُلت الجمعية العلمية (لأي سبب) تؤول ممتلكاتها إلى الجامعة التي أنشأتها.

و. إذا تم نقل الجمعية من جامعة إلى أخرى تنتقل جميع ممتلكاتها ووثائقها إلى الجامعة الجديدة.

ز. لمجلس التعليم العالي حق تفسير هذه القواعد.

ح. يعمل بهذه القواعد من تاريخ الموافقة عليها.

ط. تطبق أحكام هذه القواعد على جميع الجمعيات القائمة حالياً.

ي. تلغي هذه القواعد ما يتعارض معها.

جمعية الاقتصاد السعودية
قسم الاقتصاد - كلية إدارة الأعمال
جامعة الملك سعود
ص.ب 71115 الرياض 11587
هاتف (4674141) فاكس (4674142)

https://ssa.ksu.edu.sa/ar/node/1188